جوخدار يعلن الهوية الجديدة لوزارة الصناعة

التركيز على الصناعات الإستراتيجية ورقمنة القطاع الصناعي للحد من الهدر والفساد ودمج المؤسسات

هناء غانم

يبدو أن الهوية الجديدة التي يتحدث عنها وزير الصناعة عبد القادر جوخدار سوف تعكس العديد من القيم والمرتكزات التي ستكون بمثابة خريطة حقيقية للنهوض بالقطاع الصناعي. حيث أكد جوخدار في حديثه لـ«الوطن» أن من أولويات عمل الحكومة اليوم هو النهوض بالقطاع الصناعي في عدة مجالات، فيما كشف عن خطة الوزارة في المرحلة المقبلة لجهة التركيز على الصناعات الإستراتيجية التي تسهم في خلق فرص العمل والأهم التوجه نحو رقمنة القطاع وإرساء نظام معلوماتي فعال.

وأكد أنه يتم العمل على هذه الإستراتيجية لتدخل حيز التنفيذ خلال الأشهر الثلاثة القادمة باعتبارها تسهم في تعزيز وزيادة الإمكانيات من خلال كبح الهدر عبر الاعتماد على الرقمنة الصناعية، موضحاً أنه مشروع مهم في ضوء التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الصناعي، حيث سيسهم هذا النظام في تحسين الأداء وتبسيط الإجراءات والمعاملات وضمان انسيابية وشفافية ومعالجة جميع الملفات العالقة في مختلف القطاعات كالغائية والإسمنت وغيرها، الأمر الذي يسهم في كشف أي حالة غش أو فساد والأهم هو الحد من الهدر بحيث يكون لكل كمية أو قيمة رقم نستطيع من خلاله معرفة المكان الذي يوجد فيه المنتج.

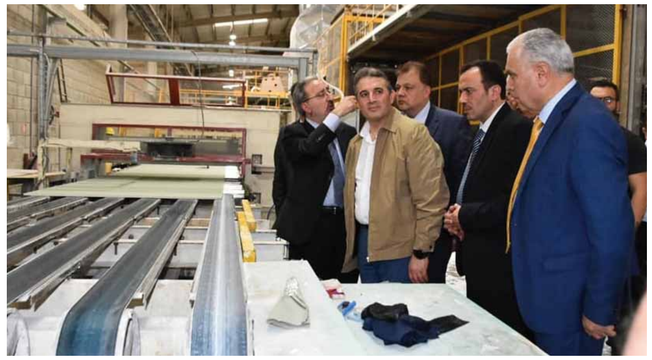

تعميم للمرة الأولى

ومن الأمور التي تحدث عنها الوزير جوخدار أنه تم إصدار تعميم على كل المؤسسات والشركات لإيقاف توزيع العينات المجانية لأي جهة كانت لجميع القطاعات، وهذا الأمر سيطبق على وزارة الصناعة ذاتها وبين مؤسساتها قبل غيرها من الوزارات، وذلك لمعرفة وضبط كمية الإنتاج في المعامل والشركات.

وبيّن جوخدار أن الوزارة بصدد إصدار قرار لدمج المؤسسات والشركات، موضحاً أن عملية الدمج ستبين ضرورة الاشتباك الإيجابي وتعزيز فرصها في المنافسة، والهدف ليس الدمج فقط بل السعي للخروج بنواة قوة تدير هذه الشركات إدارة إستراتيجية لتطوير عملها إذ من غير الممكن استمرار عمل هذه الشركات والمؤسسات كديوان! مؤكداً ضرورة أن تأخذ وزارة الصناعة بكل مؤسساتها وشركاتها دورها الإستراتيجي الذي يسهم في زيادة إنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

توطين الصناعات الإلكترونية

وأشار جوخدار إلى أهمية التوجه للعمل بتوطين الصناعات الإلكترونية ليكون لدينا صناعة وطنية تضامي الصناعات العالمية كما يتم العمل على التوجه للطاقة البديلة في شركة (سولاريك) (الشركة السورية لإنتاج وتسويق اللواقط والخلايا الكهروضوئية المحدودة المسؤولية) وأن هناك اجتماعات متكررة مع وزارة الكهرباء لتطوير خط إنتاج ألواح الطاقة الشمسية الموجود بالشركة وعدم التقريط بها، بالتوازي مع العمل على توفير خط إنتاج جديد يلبي حاجة السوق المحلية وخاصة أن السوق اليوم بحاجة لهذه الألواح، مؤكداً أن التوجه للطاقة البديلة اليوم عالمي، ولأنها تسهم في تخفيف استيراد الألواح الشمسية وتؤمن فرص عمل، لذا تم تكليف لجنة من الخبراء والفنيين للحفاظ على الشركة وعلى الوضع الراهن مهمتها إيجاد الحلول لإنقاذ هذه الشركة لتعمل بطاقة إنتاجية قصوى.

وأوضح أن هناك اجتماعات مكثفة في وزارتي الصناعة والكهرباء تتكامل معاً في هذا المشروع مع ضرورة وجود شريك نزيه ضامن ومضمون بمنهجية عمل معينة والخيارات مفتوحة لاختيار الأفضل من القطاع الخاص بحيث يكون لديه المرونة لتجاوز المعوقات ويتمتع بالملاءة المالية التي تناسب حجم المشروع لإنجاحه، موضحاً أن القطاع العام متجه للقطاع الخاص بخطة تشاركية وليست خصخصة لأننا تحت مظلة قطاع صناعي وطني.

> البحث عن شريك نزيه من القطاع الخاص لتشاركية وليس خصخصة

المنتج السوري قوي

ولفت جوخدار إلى أن الوزارة تعلن دعمها الكامل للقطاع الخاص، وتمكينه من استخدام إمكانياته في دعم شركات الوزارة أيضاً من خلال إبرام عقود شراكة حقيقية لتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص، لافتاً إلى أن القطاع الخاص له أولوية وهناك تقاطعات مشتركة مع كل القطاعات الصناعية لجهة الاستيراد والتصدير، مؤكداً أن المنتج السوري قوي ولكن حتى يكون منافساً لابد من إقامة مشاريع صناعية تسهم في تحقيق أهداف التنمية في القطاع الصناعي الوطني العام والخاص.

أكثر من ٢٥ مليار ليرة إيرادات «المناطق الحرة» في ٦ أشهر

زيتون لـ«الوطن»: الفرص الاستثمارية المتاحة في المناطق الحرة مناسبة لإقامة مختلف الأنشطة الاستثمارية

جلنار العلي

كشف مدير عام المؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد زيتون في تصريح لـ«الوطن» أن الإيرادات الإجمالية بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٥,٥٤٢ مليار ليرة، بينما وصلت في نفس الفترة من العام الماضي إلى ١٤,٦٩٢ مليار ليرة، أي بزيادة إجمالية قاربت نسبتها ٧٣ بالمئة.

وأشار إلى أن عدد المستثمرين بلغ ٧١١ مستثمراً، برأسمال ٣٧٠ مليون دولار، وأن هذه الاستثمارات تؤمن فرص عمل لحوالي ٤٩٣٢ عاملاً، وتتنوع بين الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، حيث تتمثل الأنشطة التجارية بتجارة البضائع والسيارات والآليات بكل أنواعها وأشكالها، أما الأنشطة الصناعية فتتوزع على مجالات عدة منها صناعة الأدوية والإعلام والدوبلاج والمونتاج، وتعبئة زيت الزيتون، وصناعة حبيبات البلاستيك وأكياس النايلون والألبسة، والمياديات والخزفيات، إضافة إلى صناعة وتعبئة حليب الأطفال والرضع، وفرز وتوضيب الخضر والفواكه، وصناعة الغزل.

وبيّن زيتون أن الأنشطة الخدمية ضمن المناطق الحرة تتمثل بتقديم خدمات في مجال الاستشارات المالية والتجارية والقانونية والاقتصادية والهندسية، وتمثيل الشركات العربية والأجنبية والتخليص الجمركي، إضافة إلى تقديم خدمات الشحن والنقل، لافتاً إلى أن عدد المناطق الحرة يبلغ ٩ مناطق تتوزع في دمشق وعدرا ومطار دمشق الدولي ومنطقتين في اللاذقية بالمرفأ والداخل، وفي طرطوس وحلب وحسياء والبعربية.

وفي سياق متصل، أكد زيتون أن المؤسسة تقوم حالياً بإعادة تقييم وطرح الفرص الاستثمارية المتاحة بشكل واضح وشفاف، وذلك لدعم المناخ الاستثماري المهم الذي تتمتع به المناطق الحرة السورية، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مبيّناً أنه قبل حوالي الأسبوعين أعلنت المؤسسة الخريطة الاستثمارية في المناطق الحرة في إطار التوجهات الحكومية وسعي وزارة الاقتصاد لإعادة الألق لهذا المرفق الاقتصادي الاستراتيجي والحيوي الذي يدعم الاقتصاد الوطني ويرفده بموارد مهمة جداً، ولاسيما أنه تضرر كغيره من المرافق نتيجة الحرب الإرهابية والإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة عليه والتي استهدفت الاقتصاد السوري عموماً.

وتابع: «بناء على ذلك، أصدرنا الخريطة الاستثمارية لفرعي المؤسسة في مطار دمشق الدولي وعدرا، تنفيذاً للخطة الشاملة للمؤسسة، ولاسيما أن الفرص الاستثمارية المتاحة مناسبة لإقامة مختلف الأنشطة الاستثمارية (الصناعية والتجارية والخدمية)، ما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة، والمضي نحو أتمتة العمل واعتماد مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص»، مؤكداً أنه سيتم طرح خريطة استثمارية جديدة لباقي فروع المناطق الحرة فور توافر فرص استثمارية لطرحها.

ومن جهة أخرى، وحول التسهيلات التي وردت عن صغير المنشآت الصناعية المنقولة مؤقتاً إلى المناطق الحرة والتي كانت سابقاً بمناطق غير آمنة، أوضح زيتون أن وجود هذه المنشآت جاء بناء على قرار صادر عن رئاسة مجلس الوزراء بعام ٢٠١٣ تضمن الموافقة على اقتراح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حينها بتشميل المناطق الحرة السورية بمضمون قرار رئاسة مجلس الوزراء المتخذ عام ٢٠١٢ المتعلق بنقل المعامل والمنشآت الصناعية من أماكن وجودها إلى أماكن آمنة مع مراعاة الأخذ بالضوابط والاشتراطات المحددة والواردة، كما صدر حينها مجموعة من الضوابط لتنظيم آلية نقل المنشآت الصناعية أو أصحاب الورش المتضررة من أماكن وجودها إلى المنشآت القائمة في المناطق الحرة، وكذلك ضوابط آلية إدخال وإخراج الآلات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والمنتجات المصنعة للصناعيين، أو أصحاب الورش المتضررة وذلك للحفاظ على أنشطتهم الصناعية والاستمرار بالعمل الصناعي، وبناء على ذلك نقل الصناعيون منشآتهم إلى منشآت ضمن المناطق الحرة في فرعيها بدمشق واللاذقية المرفئية، وتبلغ أعدادهم حالياً ١٤ صناعياً.

وتابع: «ولكن بعام ٢٠٢١ تم إعطاء مهلة لهؤلاء الصناعيين لغاية ٣١ آب من العام الجاري لتسوية أوضاعهم وفق القرارات التي تصدر عن الحكومة بخصوص إلزام الصناعيين بنقل منشآتهم إلى المدن والمناطق الصناعية، وقد صدر كتاب من رئاسة مجلس الوزراء بخصوص ذلك في العام الحالي لضرورة الالتزام بالمهل الممنوحة لمعالجة وضع هؤلاء الصناعيين، وبناء على ذلك فإن مؤسسة المناطق الحرة ملتزمة بذلك، ووجهت فرعيها بدمشق واللاذقية المرفئية لاتخاذ الإجراءات اللازمة وإبلاغ الصناعيين بذلك».

مع ارتفاع الأسعار.. هل بقي المستهلك السوري مهتم بالجودة؟

الشيخة لـ«الوطن»: لا يوجد منتج نخب أول ونخب ثانٍ بل منتج مطابق للمواصفات أو مخالف

نوار هيفا

غدا تعبير إدارة الجودة من أكثر المفاهيم المتداولة في المنافسة بين المنتجات، فهي تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة وإتمام الأعمال الصحيحة في الأوقات الصحيحة وتلبية احتياجات وتوقعات العميل بتلبية متطلباته، أي هي باختصار إرضاء الزبون.

ومما لا شك فيه أن الصلة وثيقة بين إدارة الجودة سواء للمنتج كسلعة أم خدمة في عمليات التنمية الاقتصادية، فبعد أن كان هدف المؤسسات الاقتصادية سابقاً يتعلق فقط بتلبية طلب الزبون، نجده اليوم يسعى لإيجاد تنافسية بين المنتجات بما يتعلق بالجودة، لكن ومع ضعف القوة الشرائية، هل بقي من يهتم بالجودة؟ أم إن السعر المنخفض أصبح هو الفيصل في الاختيار؟

مدير القياس والجودة في وزارة الصناعة الكيميائي محمد حسام الشيخة بين أن تقييم الجودة يعني تفحص مدى مطابقة المنتج للمواصفات ومتطلبات الزبائن، أي هو ضبط جودة المنتج، وهو محكوم بإجراءات موصفة في المعايير الدولية لنظم إدارة الجودة ولاسيما «ISO ٩٠٠١:٢٠١٥»، المرتبطة بضمان الجودة، موضحاً أنه ضمن آلية تقييم الجودة لا يكون المنتج جيداً إلا في حال مطابقته للمواصفات.

وأشار الشيخة في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن تقييم الجودة يكون من خلال ضبط جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة بأن تكون مطابقة للمواصفات السورية القياسية المعتمدة، فكل مادة خام تدخل في المنتج لها مواصفات معتمدة، مؤكداً أن حالة الجودة في تطور مستمر وليست ثابتة لتواكب التطور التكنولوجي في تقديم السلع والخدمات، وهي مرتبطة بالذوق الاستهلاكي، وبالاحتياج، وتغيير الأزمنة والأسواق المستهدفة.

ولفت الشيخة إلى أن تقييم الجودة يطبق على جميع السلع والخدمات بما فيها الخدمات المصرفية، فكل عمل يقدم يخضع لتقييم الجودة، بما يلبي رغبة الزبون من جهة ويكون مطابقاً لمواصفات التصنيع من جهة أخرى أي مراعاة الكم والنوع والزمان والمكان، فكل عمل خدمي أو إنتاجي مهما كان نوعه له معايير ومواصفات يجب مطابقتها لتتقدم بالشكل الأمثل.

وعن علاقة الجودة بالتنمية الاقتصادية أكد الشيخة أن التنافسية اليوم تقوم على تحقيق الجودة التي تسهم بشكل أساسي في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف والهدر بأنواعه وبالتالي أصبح المنتج أو الخدمة المقدمة أكثر جودة بسعر ملائم، وليس شرطاً أن يكون المنتج الأحسن جودة هو الأقل سعراً، بل أن يكون السعر المناسب للجودة المقدمة، أو للمواصفة المطابقة، وهو يعزز مركز المؤسسات بالسوق، كما يعزز الصورة النمطية للمنتج، مشدداً على ضرورة مواكبة المواصفات القياسية العالمية المتطورة باستمرار ليس بتطبيق المعايير فقط بل من حيث إمكانية الإنتاج، فلابد من تحديث خطوط الإنتاج، وتدريب اليد العاملة وتهيئة البنية التحتية المناسبة.

وعن آلية تطبيق السعر الفعلي على المنتج المحقق للجودة من التكاليف، وهل السعر النهائي يعد حساب تكاليف هذا المنتج ملائم للدخل، أوضح الشيخة أنه من المفترض أن يكون السعر النهائي للمنتج ملائماً ومتناسباً مع جودة مدخلاته وعملية إنتاجه التي ازدادت تكاليف تأمينها بسبب الإجراءات القسرية الأحادية الجانب وتأخر سلاسل التوريد وتقادم خطوط الإنتاج، إضافة لمحددات أخرى ترتبط بجائحة كورونا والزلزال الذي ضرب سورية في الربع الأول من هذا العام، لكن بالنهاية يجب تقديم منتج جيد ضمن التكاليف بسعر مناسب لمدخلات التصنيع.

وعن تأثير الجودة بالمنتج في سورية خاصة مع انتشار كثير من المنتجات المخالفة بين الشيخة أنها مسؤولية اجتماعية للشركات والمنشآت وطالما هم يعملون على مطابقة الجودة والمواصفات حكماً سيستمرون بإعطائنا منتجاً مطابقاً، ومن ينحرف عن مواصفات الجودة للمنتج ليخفض تكاليفه بالتالي يخفض سعره سيفقد الاستمرارية في السوق سواء كان السوق داخلياً أم خارجياً للتصدير.

ولفت الشيخة إلى أن ضبط هذا الانحراف بالجودة تتم رقابته من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، من خلال أجهزتها الرقابية وكذلك مديريات الصناعة في المحافظات التابعة لوزارة الصناعة، إضافة لرفع وعي المستهلك بتحويل اهتمامه للمنتج الجيد وليس الأرخص سعراً، فغالباً – وتبعاً للقدرة الشرائية – ما يقارن المستهلك بين سعرين لمنتج من النوع نفسه من دون التعمق بمقارنة جودتها، ولا يوجد منتج نخب أول أو ثانٍ بل يوجد منتج مطابق للمواصفات أو غير مطابق.

أسعار الجوالات في دول الجوار أقل بـ٥٠ بالمئة

خبير اتصالات: تكلفة كسر (الإيمي) أقل بكثير من (جمركة) الجهاز وتخفيض الرسوم الجمركية حل ناجح

رامز محفوظ

بعد صدور بيان الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد حول ظاهرة كسر (الإيمي) في أجهزة الخليوي غير المجمركة، وما حمله من شرح وتنبيه لعواقب هذا الفعل، قال الخبير في شؤون الاتصالات الدكتور محمد الجلالي لـ«الوطن» إن هذه الظاهرة بدأت بالانتشار في سورية مع بدء تطبيق تعريف الأجهزة على الشبكة عام ٢٠١٥ (الجمركة)، وقبل هذا التاريخ لم يكن هناك أي تعريف على الشبكة السورية للأجهزة الداخلة إلى سورية من الخارج.

وأضاف: مع بداية تعريف الأجهزة على الشبكة كان المواطنون يدفعون رسوم التعريف المفروضة على الجهاز لأن المبالغ التي كانت مفروضة تعتبر مقبولة، أما اليوم ونتيجة لارتفاع رسوم التعريف ووصولها إلى مبالغ عالية، يلجأ كثير من المواطنين لكسر (الإيمي) وخصوصاً أن الفرق بين رسوم التعريف على الشبكة وتكلفة كسر (الإيمي) بات كبيراً جداً، مبيناً أن هذا الأمر ينتشر في بعض المناطق الخارجة عن السيطرة ومثل مناطق الشمال السوري.

وبين الجلالي أن انتشار ظاهرة كسر (الإيمي) أو تزويره يسهم بضياع إيرادات كبيرة على خزينة الدولة لذا تقوم الهيئة بمكافحة هذه الظاهرة، مشيراً إلى أن تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الأجهزة المستوردة من الخارج من الممكن أن يكون حلاً ناجحاً لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها ومن المفترض إعادة النظر من المعنيين في الحكومة بهذا الموضوع.

ولفت إلى أن تعريف الأجهزة الخليوية على الشبكة موجود في بعض الدول المجاورة لكن المهل الممنوحة للتعريف في هذه الدول تصل إلى ستة أشهر، على حين المهلة الممنوحة للتعريف في سورية محددة بشهر فقط، لذا يجب إطالة هذه المدة أيضاً.

وختم بالقول: إن أسعار الأجهزة الخليوية في سورية أغلى من معظم دول الجوار فعلى سبيل المثال سعر جهاز الخليوي في لبنان أقل بنسبة ٥٠ بالمئة من سعر الجهاز نفسه في سورية، لذا ترى أن نسبة كبيرة من المواطنين يلجؤون لشراء أجهزة من دول الجوار وخصوصاً تلك التي تكون معروضة على الواجهات وعليها مفتوحة، إذ إن ثمنها يكون أقل بكثير من الأجهزة المختومة.

وكانت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد قد أكدت عبر بيان نشرته على صفحتها في موقع (فيسبوك) أنها تعاملت خلال الفترة الماضية مع ظاهرة تغيير المعرفات الخاصة بالأجهزة الخلوية كسر (الإيمي)، عبر عدة إجراءات لاحقت من خلالها من يقوم بهذا الخرق القانوني عمداً لغايات ربحية أو مشبوهة وذلك بناء على حملة (جهازك مسؤوليتك) التي أطلقتها سابقاً، مضيفة: أنه مع توسع هذه الظاهرة، وبعد ورود عشرات الشكاوى من المستخدمين ممن تعرضوا لإشكاليات فنية وتقنية وحتى جنائية في بعض الحالات، استكملت الهيئة خلال الفترة الماضية وضع حزمة إجراءات فنية تضمن سلامة الاستخدام للأجهزة من أصحابها النظاميين وتحميهم من أي عواقب قانونية وبما يضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المخالفين فقط.